



تقارير المشاركة المجتمعية

المحتوى

المقدمة

4

6

1: المنصة الآيسلندية الخاصة بالمشاركة المجتمعية «Better Reykjavik»

10

2: اللعبة الفنلندية لتشجيع المشاركة المجتمعية: تقنيات الألعاب التحفيزية لفهم الإجراءات الحكومية

14

3: بوابة الأعمال عبر الإنترنت في لوس أنجلوس: إزالة العوائق البيروقراطية أمام رواد الأعمال المحليين

16

4: لجنة ملبورن في أستراليا: هيئات المشورة والفكر المرتكزة حول المدينة

20

5: Taiwan: النقاش العام للقوانين

24

6: فريق "Tiger Team" في كالغاري - كندا

28

7: حملة 100x100 لمدينة نينوف البلجيكية: رفع مقترحات أفراد المجتمع إلى مجلس المدينة

30

8: منصة رقمية لضاحية روي-مالميزون في فرنسا: إشراك المجتمع بشأن الميزانيات المخصصة لمكافحة انتشار الأوبئة

34

9: حلقات شبابية: إشراك الشباب في عملية صنع القرار

38

10: مشاركة مجتمعية واسعة النطاق في مشروع تصميم الخمسين عامًا القادمة - دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

المشاركة المجتمعية بمفهومها العام تعني اشتراك أفراد المجتمع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في رسم الأهداف العامة للدولة ويمكن القول بأنها الإسهام المنظم لأكبر قدر ممكن من شرائح المجتمع المختلفة في صنع القرارات الحكومية.

ويتناول هذا التقرير بالتفصيل عشرة ابتكارات من تسع دول مختلفة. وتعتبر كل دراسة حالة فريدة من نوعها من حيث تناولها لمفهوم المشاركة المجتمعية، حيث تكللت هذه الحالات بالنجاح على المستوى المحلي أو العالمي.

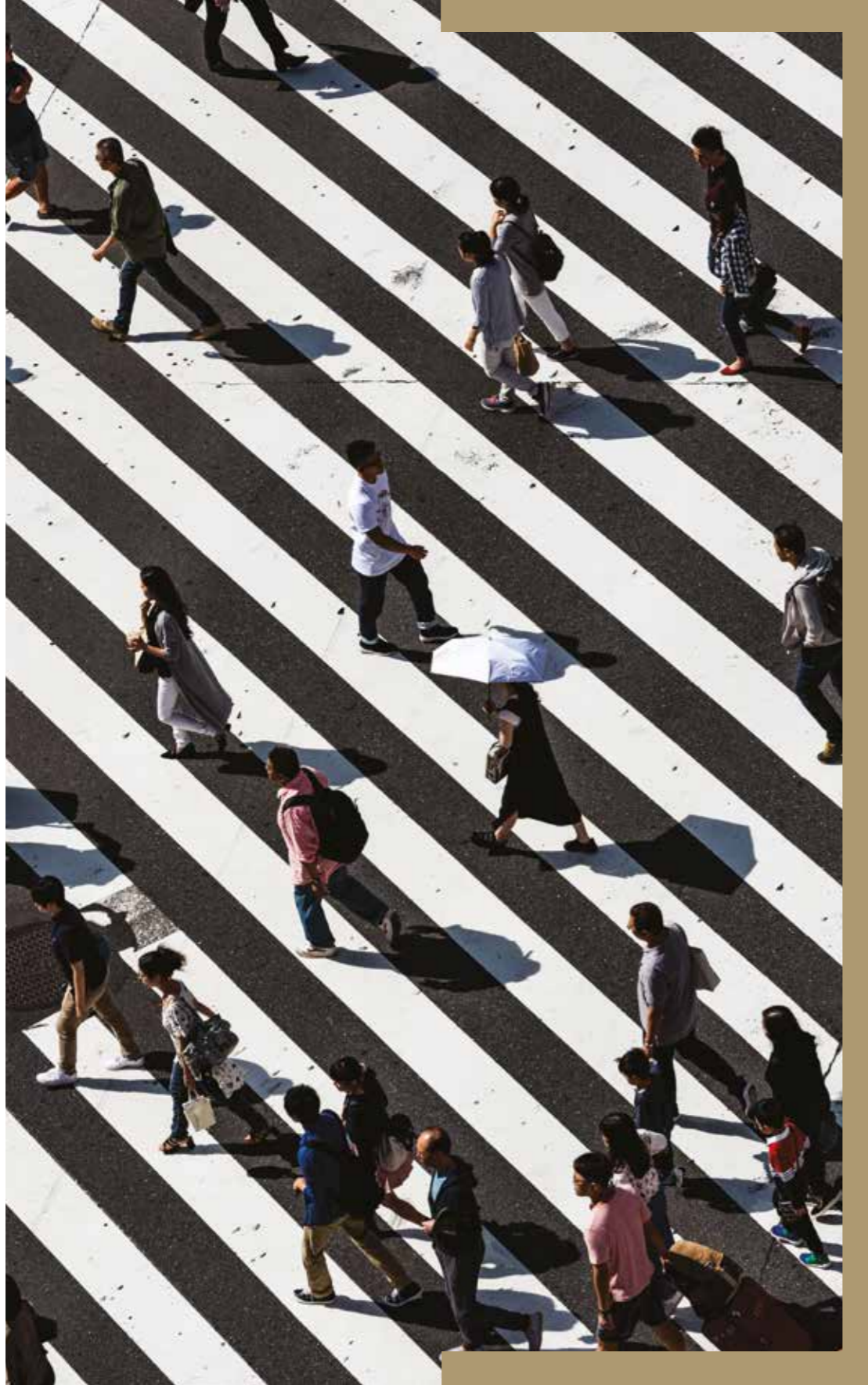
وفي حين أن دراسة الحالة الآيسلندية تسلط الضوء على استخدام منصة مبتكرة لتجميع أفكار وآراء عن تفضيلات أفراد المجتمع، فاللعبة الفنلندية لتشجيع المشاركة المجتمعية (Participation Board Game) تؤكد أهمية مشاركة موظفي الحكومة في وضع السياسات. علاوة على ذلك، تتناول دراسة حالة لجنة ملبورن كيفية المشاركة مع قطاعات الأعمال والأوساط الأكاديمية والمؤسسات غير الربحية في سبيل تطوير حلول مبتكرة لتحسين سبل العيش في المدينة، ووضع سياسات وحلول أفضل للتحديات التي تواجه الحكومات.

وبدءًا من الحالات من تايبوان وحتى بلجيكا، يسلط التقرير الضوء أيضًا على الاستعانة بالتقنيات في حشد وتنظيم المبادرات التي تطلقها الحكومات لتجميع ملاحظات وآراء أفراد المجتمع. وعلى الجانب الآخر، توضح دراسة الحالة البرتغالية كيف يمكن لطرق المشاركة التقليدية (غير الرقمية) أن تستمر أيضًا باعتبارها وسائل مجدية ومفيدة في مشاركة أفراد المجتمع. ويسعى هذا التقرير إلى إلهام القادة عبر تزويدهم بأفكار جديدة لتعزيز المشاركة المجتمعية في بلدانهم ومدنهم ومناطقهم.

وتعتبر المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية من ركائز تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات، وتقاس مؤشرات نجاح الخطط التنموية على مدى إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، لأن جميع الخطط والمشاريع التنموية تستهدف أفراد المجتمع بكل شرائحه. فأفراد المجتمع إن لم يشاركوا في وضع الخطط والبرامج التنموية سيصطدم المخططون بعدم تجاوب وتفاعل المجتمع مع هذه المشاريع لأسباب متعددة، ومنها أن أفراد المجتمع لم يكونوا شركاء في تحديد هذه المشاريع، أو أنها لا تلبى حاجاتهم وأولوياتهم.

وقد شهدت المشاركة المجتمعية تحولاً على مدار العقدين الأخيرين، حيث أن تقنيات الاتصالات الحديثة جعلت فهم إجراءات وقرارات الحكومات المحلية والمشاركة فيها، أكثر سهولة من أي وقت مضى. وبشكل خاص، كان لابتكار الإنترنت وانتشار الهواتف المحمولة الأثر الكبير في دفع الحكومات في مختلف أنحاء العالم إلى تبني وابتكار طرق مستحدثة لتبادل الأفكار مع أفراد المجتمع.

ورغم أن خدمات القطاع الخاص تشهد ثورة في عالم التخصص (إضفاء الطابع المحلي) والتوطين الشامل بفضل هذه التقنيات الجديدة، إلا أن استجابة القطاع الحكومي لا تزال محدودة بالمقارنة مع حجم التحول. لكن بأي حال، فإن هذا الوضع يبدو في طريقه إلى التغيير: فالحكومات أصبحت





1

المنصة الآيسلندية الخاصة بالمشاركة المجتمعية «Better Reykjavik»: أكثر من نصف المقيمين بالمدينة يقودون عملية وضع السياسات

يمكن أفراد المجتمع في آيسلندا من المشاركة وإبداء الرأي عن طريق اقتراح السياسات من خلال منصة Better Reykjavik، وهي منصة مفتوحة المصدر عبر الإنترنت يستخدمها أكثر من 56% من المقيمين بمدينة ريكيافيك. ويتم إعداد قائمة مختصرة بالمقترحات الأولية بواسطة أعضاء من مجلس المدينة قبل أن يتم نشرها من أجل التصويت العام عليها. وتم تطوير المنصة خلال السنوات القليلة الماضية. وتم إنفاق حوالي 17.5 مليون دولار على أكثر من 787 سياسة مقترحة من أفراد المجتمع منذ بدء إطلاق الموقع.

وتتم إطلاق موقع «Your Priorities» وهو وفي عام 2021 منصة عبر الإنترنت من تصميم مؤسسة «Citizens Foundation» الآيسلندية، وهي مؤسسة غير ربحية تركز جهودها من أجل وضع إستراتيجيات رقمية لمشاركة أفراد المجتمع، بحيث تتيح لهم اقتراح سياسات تتم مناقشتها في المنتدى عبر الإنترنت. وتخضع هذه السياسات المقترحة للنقاش، ويجري التصويت لصالحها أو ضدها، ثم يتم إرسالها إلى مستشاري مجلس المدينة. وباستخدام المنصة الإلكترونية، بإمكان الأفراد والمجموعات والحكومات إنشاء صفحات تشاركية تتضمن منتديات فرعية متنوعة تسمى «مجتمعات»، ومن المميزات الفريدة في المنصة أنه يمكن اقتراح أفكار ومناقشة مقترحات أخرى. ووفقاً لمطوري هذا التطبيق، فهو يعد منصة لمجموعات كبيرة من أفراد المجتمع يتمكنون من خلالها من النقاش وتوحيد آرائهم وتنظيم أفكارهم. وبإمكان المستخدمين الاطلاع على وجهات النظر الأكثر شيوعاً بشأن الموضوعات المطروحة.

وداخل المنصة، توجد أقسام محددة لدراسة المشروعات طويلة الأجل، فسياسة التعليم في آيسلندا، مثلاً، لها مساحة خاصة على الموقع وتتضمن مشاركة منتظمة من المستخدمين. وكانت هذه سياسة حكومية في آيسلندا يتم تطويرها وصياغتها بمشاركة المجتمع وتكلفت هذه العملية بالنجاح في عام 2018 عندما تم نشر سياسة التعليم الجديدة.

ولا توجد عوامل تحدد أهلية أو عدم أهلية المشتركين في منصة Better Reykjavik كما أن الربط مع حسابات وسائل التواصل الاجتماعي تتيح للمستخدمين إمكانية تسجيل الاشتراك في المنصة ببيانات ملف شخصي فعال على فيسبوك (Facebook) أو تويتر (Twitter). إلى جانب ذلك، فإن الموقع الإلكتروني متاح للجميع من أجل الاطلاع والمشاركة دون الحاجة للتسجيل. لكن لا يمكن للمستخدمين غير المسجلين التعاون مع الإدارات فيما يخص الأفكار أو المشروعات الجاري العمل عليها، لأنهم ليست لديهم معلومات للتواصل. وتتطلب المشاركة في التصويت عبر البرنامج الأكثر تخصيصاً «My Neighbourhood» شروطاً أكثر: حيث يجب على المستخدمين الحصول على تأكيد من السجل القومي للناخبين في آيسلندا.

وصل عدد المستخدمين للمنصة إلى أكثر من نصف تعداد سكان المدينة. وفي سنة 2021 أرسل أكثر من 16,000 مستخدم أكثر من 5,800 فكرة و تم تجميع أكثر من 12,000 نقطة لصالح أو ضد هذه الأفكار، كما تمت مراجعة أكثر من 1,000 فكرة بصفة رسمية منذ إطلاق المنصة. ويتم حالياً النظر في حوالي 10-15 فكرة ذات أولوية بواسطة مجلس مدينة ريكيافيك وسيتم التصويت



ويتم حاليًا العمل على سياسة مشابهة، حيث تعمل المدينة على صياغة سياستها الديمقراطية الأولى حيث تدعوا أفراد المجتمع إلى المشاركة بإرسال أفكارهم بشأن تطوير الإجراءات وتحسينها وتحديد أولويات أهداف الديمقراطية.

ومن التحديات التي كان يجب على الحكومات التغلب عليها هو ضمان مشاركة أفراد المجتمع، والجدير بالذكر أن آيسلندا تعتبر من الدول السبّاقة في مجال المشاركة المجتمعية عبر الإنترنت على مستوى دول الاتحاد الأوروبي 96% من الأسر الآيسلندية يستخدمون إنترنت النطاق العريض، وبنهاية عام 2013 كان 81% من أفراد المجتمع من مستخدمي مواقع الحكومة الإلكترونية. وهنا يجب التنويه على أن الدول التي تنخفض فيها نسبة الثقافة الرقمية أو ينخفض إقبال الناخبين على المشاركة السياسية بها من المرجح أنها لن تشهد مثل هذا النجاح.

كما قامت ولاية نورث كارولينا في الولايات المتحدة الأمريكية وكل من دول البلقان والمملكة المتحدة بتبني نفس المنصة بعد إدخال بعض التعديلات لتناسب مع البيئة المحلية في كل دولة. كما تم إطلاق منصة Rahvakogu في إستونيا وهي تستخدم نفس البرنامج مفتوح المصدر.



2

اللعبة الفنلندية لتشجيع المشاركة المجتمعية: تقنيات الألعاب التحفيزية لفهم الإجراءات الحكومية

إن مشاركة أفراد المجتمع في تطوير السياسات الحكومية تعتبر ممارسة حكومية جيدة تستدعي النشر على المستوى الدولي.

ولكن قد يختلف البعض في تفسير مفهوم المشاركة المجتمعية ولجعل ذلك المفهوم واضحاً، توصل المسؤولون في مدينة هلسنكي عاصمة فنلندا إلى حل مبتكر. من خلال تصميم لعبة لوحية يمكن أن تلعبها فرق صغيرة من المديرين وموظفي الخطوط الأمامية. وخلال اللعب، يتعرف المشاركون على عدد من وسائل إشراك أفراد المجتمع في عملهم بدءاً من الاجتماعات العامة ومجموعات التركيز وحتى المشاركة في وضع الميزانية.

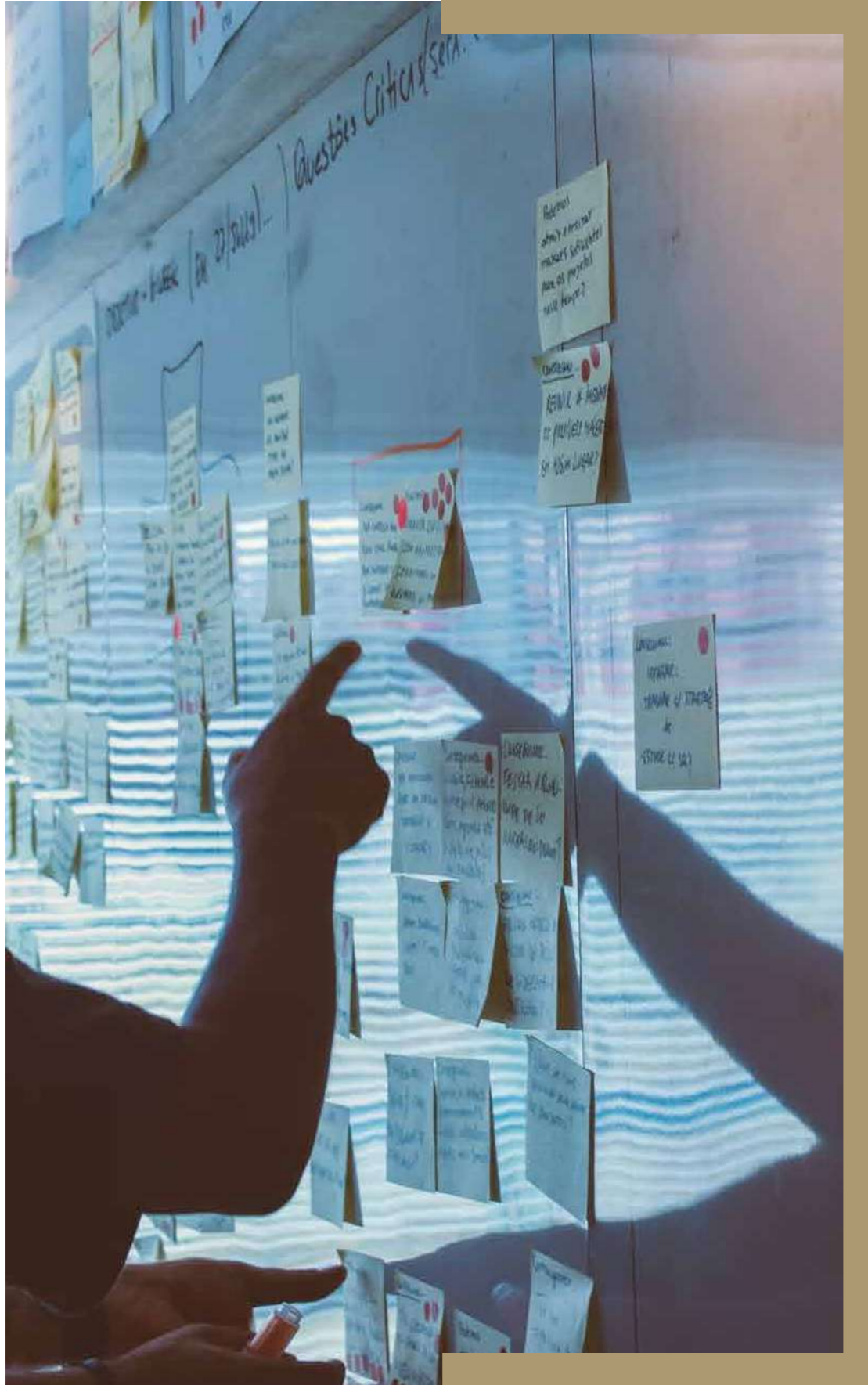
هذه اللعبة تسمى "لعبة المشاركة" أو "Par-ticipation Game"، وعلى مدار العام 2020، شارك في لعبها أكثر من 2.000 من موظفي الحكومة في هلسنكي من جميع الإدارات بالمدينة حوالي 250 مرة. فوفقاً لإدارة الثقافة والإفاهية في هلسنكي، كانت هذه اللعبة حدثاً مذهباً بين الموظفين نظراً لأنها تساعد في تجنب اللغة الصعبة المعقدة وتتناول المشاركة المجتمعية من منظور واقعي يمكنهم استيعابه بسهولة.

وتعتبر مشاركة أفراد المجتمع عبارة غير مفهومة بالنسبة للكثير وقد يختلف تفسيرها من شخص إلى آخر فبالنسبة للبعض، ربما تعني العبارة إشراك أفراد المجتمع في تصميم الإجراءات والخطط، بينما قد تعني بالنسبة لآخرين الاستجابة للملاحظات والتعليقات المرسله عبر البريد الإلكتروني.

جاء إطلاق اللعبة مع تكليف الحكومة المحلية في هلسنكي بهدف جعل مجلس المدينة أكثر استجابة لمطالب الأفراد. وبدءاً من يونيو 2020، تم منح صلاحيات وسلطات أكثر للقادة السياسيين المحليين، بمن فيهم عمدة المدينة جان فابافوري. وأصبحت أكثر من 30 جهة حكومية من الجهات الحكومية الآن مندمجة في أربعة جهات فقط. وازداد التركيز بشدة حالياً على إشراك أفراد المجتمع في صناعة القرارات؛ ومن هنا جاءت فكرة هذه اللعبة اللوحية.

وتعد تجربة مدينة هلسنكي جزءاً من حركة أوسع نطاقاً داخل وخارج الحكومة لتطبيق مفهوم "تقنيات الألعاب التحفيزية" في برامج تدريب فرق العمل، وتقديم الخدمات، وغير ذلك الكثير. وتجدر الإشارة إلى أن فكرة استخدام لعبة لوحية لا تركز على من يفوز ومن يخسر، ولكن هدفها هو توفير هيكل لاجتماع فريق العمل بحيث يتعاونون للوصول إلى أفكار جديدة، ويتعلمون من بعضهم البعض. وقد عملت شركة Hellon للتصميمات في مدينة هلسنكي على تصميم لوحة اللعبة وأجزائها الخاصة في عملية تصميم تشاركي مع حوالي 100 من موظفي المدينة الذي قاموا باختبار إصدارات عديدة من اللعبة قبل الوصول إلى الإصدار النهائي لها.

وللمشاركة في اللعبة، تتجمع فرق تتكون من 7 إلى 30 شخصاً حول لوحة اللعبة السميكة (من قماش الكُنفاس) وتكون معهم أوراق ملاحظات لاصقة وأقلام، وبمساعدة مشرف مدرب.



- عادة ما يكون موظفًا بالحكومة لا يعرف المشاركين - تختار المجموعة قضية هامة يعملون عليها ويحتاجون إلى جمع المزيد من الآراء والمُدخلات من أفراد المجتمع بشأن تلك القضية. وبعد ذلك، تنتقل اللعبة عبر سلسلة من المراحل الهدف منها هو الحوار بشأن مدى أهمية المشاركة.

وفي منتصف اللعبة تقريبًا، يتم تقديم مجموعة مكونة من 200 بطاقة. وعلى كل بطاقة طبعت أداة للمشاركة استُخدمت في مدينة هلسنكي في الماضي، على سبيل المثال تنظيم اجتماعات للمقيمين في مجلس المدينة، أو فتح مجموعات بيانات المدينة لمشاركة المجتمع، أو السماح للجمهور باستخدام أماكن مملوكة للمدينة. وأثناء العمل في مجموعات ثنائية، تُحدد المجموعة الأدوات التي استخدموها ويضعون تلك البطاقات على اللوحة. وتلك البطاقات تساعد كثيرًا من خلال تعزيز المحادثات والنقاشات بأمثلة واقعية عن أدوات المشاركة. وتعتبر هذه اللعبة منظمة لجمع أفكار من كافة المشاركين مما يعزز من الإحساس بالمسؤولية والملكية المشتركة في النهاية.

وفي مرحلة لاحقة في اللعبة، تُحدد المجموعة ما الذي يمكنهم تحسينه في الجهود الحالية المبدولة لتعزيز فرص المشاركة. وبعدها، يتفقدون مجموعات البطاقات لتحديد طرق جديدة لتجربتها. ويستغرق إنجاز مراحل اللعبة بالكامل حوالي ساعة ونصف. وهذا يشجع اللاعبين على التوصل إلى أفضل طريقة للتطبيق العملي للمشاركة. فهذه اللعبة تقدم عملية المشاركة كمسؤولية جماعية بين أفراد الفريق بدلاً من أن تكون مجرد إجراء فردي يجب تنفيذه لتحقيق ما هو مطلوب.

وقريبًا، قد يستخدم موظفو المدن الأخرى هذه اللعبة. وتخطط هيئة البلديات في فنلندا إلى جعل اللعبة متاحة لمدينة أصغر حجمًا. واللعبة متاحة مجانًا بالنسبة لأي مدينة في العالم أيضًا، ولكن لا يمكن ببساطة تقليدها كما هي دون أي تعديل لأن سياق اللعبة مخصص لمدينة هلسنكي تحديدًا.



3

بوابة الأعمال عبر الإنترنت في لوس أنجلوس: إزالة العوائق البيروقراطية أمام رواد الأعمال المحليين

تنقسم بوابة الأعمال إلى أربعة أقسام لتوفير المشورة بشأن كيفية تخطيط تأسيس الشركات وإدارتها وتنميتها. وعندما يزور المستخدمون بوابة الأعمال للمرة الأولى، يتم توجيه سلسلة من الأسئلة المباشرة إليهم بشأن مشروعهم المحتمل. وبعدها، يتلقون مخططاً يرشدهم إلى جميع خطوات تأسيس الشركة، بدءاً من البحث عن مقر الشركة وحتى الحصول على التصاريح والتمويل. ومن المزايا الأخرى التي توفرها المنصة هي التواصل فيما بين الشركات: حيث إنها تشجع مُلاك الشركات المتشابهة على مشاركة خبراتهم وتجاربهم ومعارفهم.

وبوابة الأعمال هذه تتسم بتصميم مختلف عن غيرها من المواقع الإلكترونية الخاصة بالمدينة لأنها تتميز بسهولة الاستخدام. والهدف هو تقديم تجربة رائعة ومميزة للمتعاملين عبر بوابة الأعمال، لذا يتسم تصميمها باستخدام ألوان ورموز جذابة، فضلاً عن الاستخدام المتسق لشعار وتصميم البوابة في جميع أجزاء الموقع. علاوة على ذلك، يتم تسليط الضوء على الشركات المحلية من خلال إدراج صور لها أثناء تصفح المستخدمين لبوابة الأعمال.

ترجم الموقع إلى الإسبانية باعتبارها إحدى اللغات الأكثر استخداماً في مدينة لوس أنجلوس إلى جانب الإنجليزية. أثناء ذلك، أولى القائمون على الموقع اهتماماً كبيراً بمستوى اللغة المستخدمة، ففي البداية كانت بمستوى الصف الثاني عشر ولكن بعد اختبار مدى فهم المستخدمين للمحتوى تم تبسيط مستوى اللغة ليسهل فهمها على من هم في مستوى الصف السابع، وذلك لضمان إتاحة محتوى الموقع لجميع أفراد المجتمع وتمكينهم من فهم قوانين المدينة.

طور فريق الابتكارات في لوس أنجلوس بوابة الأعمال عبر الإنترنت بتصميم مبتكر مع إمكانية الوصول إليها واستخدامها بسهولة، حيث بنّيت كثيراً من إجراءات عملية تأسيس الشركات في المدينة. وتم إطلاق البوابة بعد التشاور مع رواد أعمال محليين ومع الهيئات الحكومية التي يتفاعلون معها، والهدف منها هو تقليل متوسط الوقت المطلوب لتأسيس شركة من ستة أيام ليصبح يوماً واحداً فقط. وتأسس المشروع بمنحة بلغت 250,000 دولار مقدمة من الحكومة الفيدرالية. وعلى مدار الأشهر العشرة الأولى لها، جذبت بوابة الأعمال الجديدة عبر الإنترنت أكثر من 60,000 مستخدم. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المدن الأمريكية الأخرى (بما فيها "مينيابوليس" و"ناشفيل") تستخدم الآن بوابة الأعمال عبر الإنترنت كنموذج لها لإنشاء بوابات الأعمال الخاصة بها.

وقضى فريق الابتكارات في لوس أنجلوس وقتاً طويلاً في النقاش مع العديد من الشركات للاستفسار عن طبيعة البيانات المطلوب توافرها على المنصة. وكانت الاستنتاجات من هذه النقاشات هي أن الأفراد يبحثون عن موارد معلوماتية توضح كيفية تنفيذ الأعمال في لوس أنجلوس.

كما عقد الفريق جلسات نقاش مع الكثير من ملاك الشركات المحلية لفهم تجربة كيفية تأسيس الشركات. وبعد ذلك، أجروا مناقشات مع الهيئات الحكومية المعنية على مستوى المدينة والمقاطعة والولاية وعلى مستوى الحكومة الفيدرالية لمعرفة كيفية تبسيط عملية التواصل معهم والتقدم بطلبات للحصول على تصاريح تأسيس الأعمال. وجاء تصميم بوابة الأعمال بإلهام من هذه النقاشات والتشاورات. ولاحظ فريق الابتكارات أن توصيل فكرة بوابة الأعمال إلى الهيئات الحكومية والمستخدمين المعنيين كان أيضاً بمثابة تحدٍّ خلال تلك العملية.





4

لجنة ملبورن في أستراليا: هيئات المشورة والفكر المرتكزة حول المدينة

الجانب الآخر، فأجندتها تتبع موقفاً وسطياً للغاية، كما تقوم اللجنة بدور حاضنة الأعمال لاختبار الأفكار وعرضها للتحليل والنقاش مع غيرها من الجهات المعنية الرئيسية.

تُصنّف نتائج أعمال لجنة ملبورن في ثلاث فئات: التعاون مع القطاع الخاص، وتأسيس المؤسسات، ووضع السياسات الحكومية؛ وترتكز موضوعات أعمالها على أربعة محاور رئيسية: اقتصاد المستقبل والبنية التحتية وتحسين المناطق الحضرية وتحسين سُبل المعيشة. وتستند مُدخلات وإسهامات لجنة ملبورن في مجال السياسة ودعم ومناصرة القضايا إلى خبرات أعضاء اللجنة الشاملة والواسعة من مختلف الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الأكاديمية والجهات الحكومية المحلية والمنظمات غير الربحية، في نطاق منطقة ملبورن الكبرى.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة كانت - ولا تزال - مساهماً رئيسياً فعالاً في أعمال تطوير وتنفيذ العديد من مشروعات المدينة الكبرى على مر السنوات، مثل إعادة تطوير دوكلاندز، وتطوير مطار ملبورن، وتطوير التقنيات الطبية من خلال مؤسسة BioMelbourne Network، ومشروع CityLink Western Bypass. ومنذ فترة قصيرة جداً، حددت اللجنة مبادئ أفضل الممارسات لهيئة مستقلة لأولويات البنية التحتية، والتي تبنتها مؤسسة Infrastructure Victoria.

لجنة ملبورن هي منظمة غير ربحية مقرها ملبورن في أستراليا. تم تأسيس اللجنة لحشد جهود الشركات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الربحية من أجل مشاركة الأنشطة والتعاون وتقديم المشورة السياسية للحكومة، ويشغل عضويتها أكثر من 150 مؤسسة مختلفة. ويتمثل هدف اللجنة في الحفاظ على مكانة ملبورن باعتبارها واحدة من أفضل المدن التي توفر سبل العيش في العالم، وهي عبارة عن منظمة مستقلة لا تمثل أي مجموعة أو جهة سياسية بعينها، لكنها تسعى إلى تحدي الأفكار التقليدية وتقديم أفكار مبتكرة للاستمرار في تطوير المدينة باعتبارها وجهة عالمية مزدهرة اقتصادياً وتوفر أفضل سبل للعيش للأفراد. وتدار اللجنة من قبل مجلس إدارة مكون من 14 عضواً يجتمعون ست مرات في العام في مكان محايد لتوفير مساحة محايدة للتفاعل بين المعنيين على اختلافهم.

ورغم أن اللجنة تعتبر هيئة للمشورة والفكر، فهي تعمل بطريقة أقرب إلى كونها منظمة ضغط، وتسعى لأن تكون ملزمة بكل السياسات المحلية من خلال الاستعانة بأعضاء من كل القطاعات الاقتصادية وجميع فئات المجتمع. ولذا، ومثل غيرها من القطاعات الاقتصادية وجميع فئات المجتمع، فاللجنة تدفع بأجندتها الطموحة نحو تحسين مستقبل المدينة من خلال تنظيم الفعاليات وجهود الدعم والمناصرة، وعقد ورش العمل التدريبية، وتعتمد كثيراً على شبكتها واسعة النطاق. وفي مدن أو دول أخرى، ربما يتم إنجاز عمل لجنة ملبورن بواسطة مجموعات متعددة، مثل نقابة المعلمين وأي مجلس نقابي وغيرهما من شبكات المنظمات شبه الرسمية. وتجدر الإشارة إلى أن مدينة ملبورن تتضمن تلك الموارد الأخرى أيضاً، لكن لجنة ملبورن قادرة على تحقيق تأثير أقوى لأن لديها منظمات مختلفة كثيرة جداً تابعة لها. وعلى



ومن الأعمال الأساسية للجنة ملبورن تنظيم العديد من الأحداث والفعاليات، والتي تدعم الحوار والتواصل فيما بين الجهات الحكومية وكبار رواد الأعمال وأفراد المجتمع المؤثرين في سبيل حشد الأفكار التي تساهم في وضع إستراتيجيات مستقبلية ناجحة لملبورن. والكثير من هذه الفعاليات يعمل على حشد الشركاء المعنيين معًا للنقاش والتوصل إلى حلول سياسية جديدة. ومن خلال دعوة الأطراف المعنية من الشركات والأوساط الأكاديمية والقطاع الحكومي وآخرين في اجتماعات واحدة مشتركة، يتم تسليط الضوء على المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الروابط بين أفراد المجتمع ككل (رأس المال الاجتماعي) في المدينة.

وتُعد "مجموعة التركيز على المستقبل" فرصة فريدة للقادة الواعدين المنتخبين في ملبورن في سبيل تطوير فهم أفضل لأحوال وأوضاع المدينة والتواصل مع أفراد المجتمع والأطراف المعنية بها والمساهمة في تطويرها ورفقيها، وهذا بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم القيادية، كما أن هذه المجموعة تقدم فرصة كبيرة لتنفيذ الكثير من المشاريع الطموحة التي تساهم في استدامة مدينة ملبورن مثل مشاريع البنية التحتية التي تتوافق مع أحدث التوجهات العالمية.

ومن الجوانب المحورية أيضًا هي جهود اللجنة لدعم القضايا ومناصرتها. في سبيل جعل المدينة مكانًا أفضل، بل والتمكّن من مواجهة تحديات الغد في الوقت الحالي بشكل استباقي ومباير، والعمل على تطوير السياسات الحكومية من خلال تأسيس مجموعة كبيرة من الأبحاث القائمة على الحقائق. وتتضمن مبادئ اللجنة في دعم القضايا ومناصرتها ما يلي:

- تعمل أمانة اللجنة مع الأعضاء لبحث القضايا وصياغة آراء ووجهات نظر اللجنة الرسمية. ومتوقع بالطبع أن تكون أمانة اللجنة بعيدة كل البعد عن أي تضارب في المصالح.
- عدم دعم أو مناصرة قضايا أفراد بعينهم، ولكن اللجنة تناقش قضايا مهمة بالنيابة عن كل أعضاء اللجنة للمصالح العام لمدينة ملبورن.



5

:vTaiwan النقاش العام للقوانين

قررت وزارة المالية في تايوان تقنين مبيعات الكحوليات عبر الإنترنت وعمل المسؤولين الحكوميون بكل حزم من أجل وضع لوائح تُصعب وتحد من إساءة استغلال الأطفال للنظام الجديد عبر الإنترنت، فلجأوا حينها إلى أداة جديدة للنقاش الجماعي بحثاً عن الدعم والمساعدة.

وقررت مجموعة من الناشطين والمسؤولين الحكوميين نقل القضية إلى منصة جديدة للنقاش عبر الإنترنت تسمى vTaiwan. وبدأ المواطنون التفاعل مع المنصة من خلال تقديم حلول ومقترحات للتحديات والتصويت عليها.

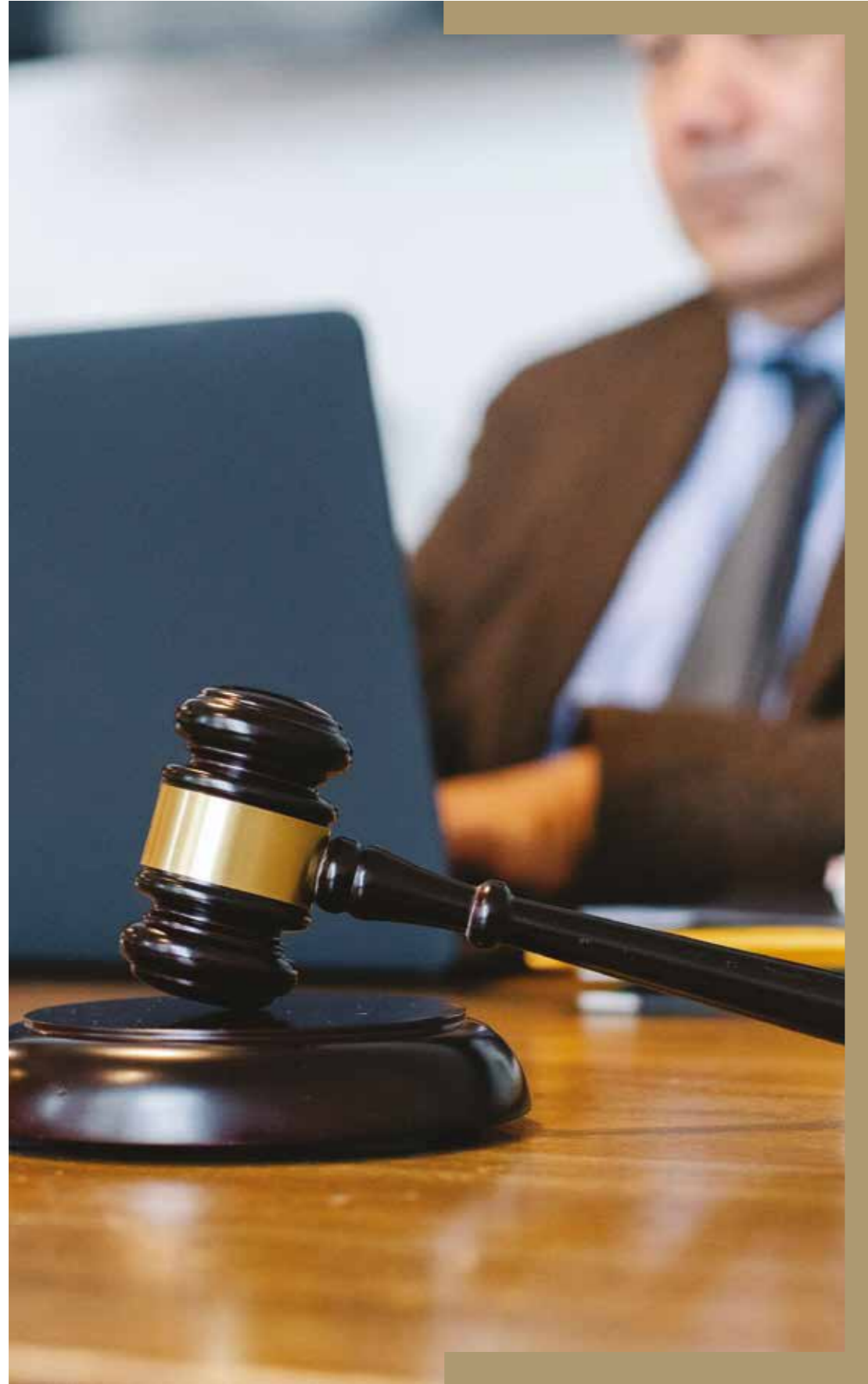
وفي خلال فترة زمنية قصيرة، قاموا بوضع مجموعة من التوصيات. لتصبح مبيعات الكحوليات عبر الإنترنت قاصرة على مجموعة صغيرة محددة من منصات وجهات توزيع التجارة الإلكترونية، وألا تتم عمليات الشراء إلا بواسطة بطاقة الائتمان فقط، وأن يتم الحصول على المشتريات من خلال متاجر البقالة للبيع بالتجزئة، مما يجعل من المستحيل تقريباً على الأطفال الحصول على الكحوليات بطريقة سرية. وفي نهاية أبريل 2016، ضمنت الحكومة المقترحات في مسودة مشروع تم رفعه إلى البرلمان.

وتمت صياغة اللوائح بصفة رسمية سريعاً.

تم إضافة العديد من التحسينات على المنصة وبالتحديد في عام 2019 تم استخدامها لمناقشة العديد من مسودات القوانين، كانت وتم التوصل إلى اتفاق جماعي بشأن قضايا محددة مثل قانون تنظيم مبيعات الكحوليات، ويتم حالياً تطبيق الممارسات الخاصة به على منصة تشاورية أكبر حجماً تخضع للتجربة في بعض الجهات الحكومية المحلية.

ووفقاً لآخر المستجدات الخاصة بتطوير منصة vTaiwan، فقد اشتملت التعديلات الحديثة على مجموعة من الأدوات مفتوحة المصدر لجمع مقترحات السياسة، ومشاركة المعلومات، وتنظيم الاستطلاعات، ومن أقسامها الرئيسية منصة Pol.is الرقمية التي تُعد الدعامة الرئيسية لنظام vTaiwan. فعلى منصة Pol.is، يتم اختيار موضوع يُطرح للنقاش. وبإمكان أي شخص أن يُنشئ حساباً على المنصة وينشر تعليقات على الموضوع، ويمكنه أيضاً التصويت بالموافقة أو الرفض على تعليقات مستخدمين آخرين.

وثمة جانبان محددان يجعلان منصة "Pol.is" فريدة من نوعها. الجانب الأول هو أنه لا يمكنك الرد على التعليقات وذلك لمنع التأثير السلبي على حرية النقاشات. والجانب الثاني هو أن المنصة تجمع الأصوات الموافقة على الموضوع المطروح والرافضة له لإنتاج ما يشبه المخطط لكل المشاركين في النقاش، بحيث يتم تجميع الأشخاص ذوي الأصوات المتشابهة معاً.



العام، يصبح بإمكان أي شخص معرفة كيفية اتخاذ قرار بعينه واستنادًا إلى أي حقائق أو آراء على وجه التحديد، مما يساعد بدوره غير المتخصصين في اكتساب المزيد من الثقة في عملية اتخاذ القرارات الحكومية. كما أنه يُحسن من الوعي العام، ويجعل الحوارات والنقاشات أكثر جدوى.

ومنذ أغسطس عام 2018، تم استخدام منصة vTaiwan في 26 حالة، وتم التوصل إلى اتخاذ إجراء حكومي حاسم في 80% من الحالات. فبالإضافة إلى المساعدة في صياغة لوائح تنظم أعمال شركة Uber ومبيعات الكحوليات عبر الإنترنت، فقد ساهمت المنصة في تمرير قانون لإنشاء إطار تقني معلوماتي، أو مساحة للتجارب التقنية على نطاق صغير ضمن النظام المالي الخاضع للوائح صارمة في تايوان.

وتجدر الإشارة إلى أن مرونة عملية التوافق الجماعي عبر منصة vTaiwan يمكن أن تؤدي بالمناقشات إلى اتجاهات غير متوقعة حيث أن المقترحات التي تم أخذها بالاعتبار في النهاية من أجل استصدار بعض التشريعات لمنع بعض الجرائم، تضمنت استخدام أفعال إلكترونية لمنع القيادة تحت تأثير الكحول ومصادرة سيارات من يقودونها وهم تحت تأثير الكحول. ولا شك في أن ذلك النوع من طرح القضايا ومناقشتها والتوصل إلى حل بشأنها لم يكن سيحدث من خلال تقديم التماس تقليدي عبر الإنترنت، والذي لا يسمح للأشخاص إلا بإمكانية التصويت بنعم أو لا.

ربما يوجد المئات أو الآلاف من التعليقات المنفصلة، إلا أن مجموعات من عقليات متشابهة تبرز معًا في مخطط التصويت المشار إليه؛ مما يوضح أين توجد انقسامات الرأي والنقاط التي تم التوصل إلى اتفاق جماعي بشأنها. وكما هو مرجح غالبًا، سيحاول القائمون على المنصة صياغة تعليقات ليتم التصويت عليها من جانبي وجهات النظر المختلفة، بحيث تقل الفجوة في الرأي تدريجيًا. وتجدر الإشارة إلى أن طريقة العرض على المنصة مفيدة جدًا لفهم كيفية إدراك أفراد المجتمع لقضية ما.

والعملية نفسها مصممة لتيسير الحوار البناء من خلال العديد من المراحل، بما في ذلك مرحلة "موضوعية" أولية لتجميع الحقائق والبراهين من مختلف المصادر، بالإضافة إلى مرحلة "للتفكير والتأمل" باستخدام منصة Pol.is، والتي تشجع على تكوين "اتفاق جماعي مبدئي". وفي النهاية، تتم دعوة الأطراف المعنية الرئيسية إلى اجتماع مباشر وجهًا لوجه من أجل التوصل إلى توصيات محددة.

وفي هذا الاجتماع، يُطلب من خبراء معنيين، من بينهم جهات حكومية، تقديم بياناتهم الرسمية ونشر أي حقائق أو بيانات أولية ذات صلة بالموضوع. وبعد ذلك، يتم نشر هذه البيانات على Slideshare على موقع vTaiwan الإلكتروني وفقًا لمعايير صارمة لاستخدام لغة سهلة الفهم وأسلوب واضح. علاوة على ذلك، فإن التعليقات المنتديات، وبيانات الاستقصاءات، ومقاطع الفيديو، والنقاشات عبر جلسات التشاور، حتى في الاجتماعات التحضيرية، يتم نشرها أيضًا لأفراد المجتمع، وتتم صياغتها بطريقة معينة ويتم نشرها في صورة بيانات منظمة قابلة للبحث عنها.

ومن خلال تحويل عملية التشاور بالكامل إلى مسار معلومات خاضع للمراجعة ومتاح للرأي



6

فريق "Tiger Team" في كالغاري - كندا:

فريق "Tiger Team" هو "فريق غير تقليدي" يتضمن أكثر من 25 رائدًا من رواد الأعمال الذي يجتمعون شهريًا لإيجاد حلول لتحديات مدينة كالغاري في غرب كندا. وهذه التجربة الجماعية تجمع بين مزيج متنوع من الأطراف المعنية معًا لمدة ساعتين ونصف من أجل فهم وتحليل التحديات المعقدة، والتوصل إلى أفكار، وصياغة حلول مبدئية وإخضاعها للاختبار من قبل المستخدمين. ويشيرون إلى ذلك الإطار بأنه "بيئة داعمة للمشورة والفكر". ومن خلال الجمع بين هذه الآراء المتنوعة، بإمكان فريق "Tiger Team" العمل في أطر زمنية محددة دون إهدار أي وقت، والتوصل إلى حلول متميزة غير متوقعة، وتحديد عوامل التغيير، وإزالة العوائق فيما بينهم.

كما تم الإعلان عن الشراكة مع مختبر الابتكارات في مدينة كالغاري حيث يجتمع شهريًا أعضاء من كل جهة تتراوح أعدادهم ما بين 20 إلى 25 عضو حيث يمثلون مزيجًا من موظفي المدينة من جميع قطاعات العمل والشركات الخاصة وأفراد المجتمع والمسؤولين وحتى المطورين المحليين.

ويُعد فريق "Tiger Team" نموذجًا رائعًا على كيفية التعاون فيما بين أعضاء المؤسسة الواحدة ليتمكنوا من إنشاء بيئة تدعم وتعزز الابتكار والتوصل إلى حلول فعالة. وعليه، فإن هذا الفريق يستفيد من مهارات وخبرات مواطني كالغاري. وهذا يساعد المدينة ككل في أن تصبح أكثر تعاونًا في سبيل تنفيذ حلول يكون لها تأثير مستدام من خلال ضمان مشاركة مختلف الأطراف المعنية بها بطريقة فريدة وفعالة.

تبدأ العملية من خلال عميل لديه تحدٍ معقد يرغب بحله من خلال الاستفادة من مجموعة متنوعة من وجهات النظر والأفكار المبتكرة. وغالبًا ما تطرح هذه التحديات من قبل موظفي مدينة كالغاري، ولكن في بعض الأحيان يتم أيضًا النظر في تحديات مقدمة من شركاء آخرين في المجتمع.

يعمل فريق "Tiger Team" على حل تحدٍ مختلف كل شهر. وفي كل جلسة التي تتجاوز مدتها ساعتان ونصف، يستخدم هذا الفريق مجموعة مدمجة من الممارسات في سبيل تنفيذ وتطبيق المنهجيات التالية للوصول إلى حلول مبتكرة معًا:

- استكشاف التحدي وفهمه وإعادة صياغته
- جذب العديد من الأفكار قدر الإمكان وفرزها وتقييمها
- تصميم حلول أولية مقترحة بطريقة سريعة وفعالة وقليلة التكلفة
- حث المستخدمين على تجربة الحل المقترح والتفاعل معه لجمع ملاحظاتهم وآرائهم
- تطوير وتنمية علاقات تشاركية محورية لتنفيذ جهود حل التحديات معًا
- ابتكار أدوات للعمل للاستخدام المستقبلي لكل تحدٍ.

تتضمن أمثلة المشروعات التي عمل عليها فريق "Tiger Team" مبادرات تتعلق بنشر الوعي بقطاع الأعمال بطرق غير تقليدية في مشاريع الإنشاءات الضخمة، والتنسيق على نحو أفضل لجهود التغلب على تحديات تساقط الثلوج وتراكم الجليد في المدينة (نظرًا لأن فصول الشتاء تكون قاسية للغاية في كالغاري)، وتشجيع موظفي المدينة على الانخراط في قضايا تتسم بمخاطرة عالية



عما هو معتاد، فضلاً عن التعاون مع أفراد المجتمع لتحسين عملية التنقل عبر الأحياء. وعمل الفريق أيضاً مع إدارة التخطيط بالمدينة لتحسين الخطة التفاعلية التي تساعد أفراد المجتمع على تعلم المزيد عن أحيائهم والمساهمة بملاحظات وتعليقات من أجل تطوير مبانى المدينة. وركزت الجلسة في هذا المشروع على تحسين التواصل فيما بين المعنيين من خلال اختبار الحلول بواسطة المستخدمين واستخلاص أفكار ومنهجيات عن وضع المدينة في المستقبل. وعمل الفريق كذلك مع فريق تصميم خدمات المكتبة المركزية الجديدة (New Central Library Service Design) من أجل اكتساب مهارات التفكير التصميمي واختبار أربعة تصميمات أولية مقترحة للتفاعل مع أفراد المجتمع بشأن موضوعات جدلية، مثل الفن الشعبي والفئات السكانية المعرضة للمخاطر.

ولاحقاً، تم تسليط الضوء على جهود فريق "Tiger Teams" في جلسة لمؤتمر المعهد الكندي لمهندسي النقل والمواصلات، وكذلك في مؤتمر قومي للمبتكرين المحليين.

ولنأخذ مثلاً آخر على أهم المشاريع التي أنجزها فريق العمل، فعندما هددت أعمال خدمات المرافق بغلق أحد الشوارع الذي يمر في منطقة أعمال رئيسية لما يصل إلى عامين، نظم فريق "Tiger Team" سلسلة من جلسات التصميم مع أفراد المجتمع ومالكي الشركات المعنيين. وبالتعاون معاً، توصلوا إلى حل ذكي لتحويل الممر الضيق خلف الشركات إلى شارع رئيسي مؤقت،



7

حملة 100x100 لمدينة نينوف البلجيكية: رفع مقترحات أفراد المجتمع إلى مجلس المدينة

في مدينة نينوف البلجيكية التي تعتبر مدينة متوسطة الحجم قياسًا بنظيراتها، تم مؤخرًا إطلاق حملة "100x100" لتشجيع تعزيز مشاركة أفراد المجتمع في السياسات المحلية، والفكرة بسيطة: إذا حصلت فكرتك على ما لا يقل عن 100 صوت في 100 يوم، فستتم مناقشتها بواسطة مجلس المدينة في غضون الشهرين التاليين وسوف تتلقى ملاحظات محددة على مقترحك. وإذا لم تحصل فكرتك على الحد الأدنى المحدد بـ 100 صوت في غضون تلك المدة الزمنية، فسيبقى بإمكانك الحصول على ملاحظات توضح سبب عدم اختيار فكرتك على الموقع الإلكتروني نفسه.

واعتبارًا من بداية عام 2021، شارك 873 مواطنًا في هذا المشروع، وبلغت 7 مقترحات الحد الأدنى المطلوب للمناقشة بواسطة المجلس.

وفيما يلي معايير تقديم المقترحات:

- التقديم عن طريق جهة حكومية محلية
- أن يكون المقترح يخدم الصالح العام، وليس مصلحة فردية
- ألا يتضمن المقترح أي تمييز بين أفراد المجتمع على أساس النوع أو العرق أو العمر
- ألا تتجاوز ميزانية المقترح 5.000 يورو
- قابلية التطبيق خلال مدة زمنية محددة
- أن يكون المقترح مبتكر وغير تقليدي

يعمل هذا النظام بطريقة مبتكرة وغير تقليدية حيث إنه بإمكان المقيمين في مدينة نينوف إرسال مقترحات على جدول أعمال مجلس المدينة من خلال هذه المنصة. وجدير بالذكر أن المقترحات المفضلة هي المقترحات المختارة التي حظيت باهتمام أفراد المجتمع وتكون نابعة عن حاجة المجتمع لها، فضلًا عن صلتها الوثيقة بالسياسة المحلية. ويمكن إرسالها بشكل فردي أو تقديمها مع مقترحات أخرى.

يعمل هذا النظام بطريقة مبتكرة وغير تقليدية حيث إنه بإمكان المقيمين في مدينة نينوف إرسال مقترحات على جدول أعمال مجلس المدينة من خلال هذه المنصة. وجدير بالذكر أن المقترحات المفضلة هي المقترحات المختارة التي حظيت باهتمام أفراد المجتمع وتكون نابعة عن حاجة المجتمع لها، فضلًا عن صلتها الوثيقة بالسياسة المحلية. ويمكن إرسالها بشكل فردي أو تقديمها مع مقترحات أخرى.





8

منصة رقمية لضاحية روي-مالميزون في فرنسا: إشراك المجتمع بشأن الميزانيات المخصصة لمكافحة انتشار الأوبئة

• رغم أن الميزانية الإجمالية المتاحة للمشروعات المستلهمه من أفراد المجتمع كانت 200.000 يورو، إلا أن كل فكرة على حدة لا يمكن أن تحصل إلا على 40.000 يورو بحد أقصى.

وقبل إضافة الأفكار إلى المنصة، تتحقق البلدية من مدى الامتثال لهذه المعايير الثلاثة. كما أن فريقاً من الخبراء المحليين المعنيين يقومون بتقييم الجوانب التقنية والقانونية والمالية لكل مشروع مقترح.

وتم دعم حملة التواصل بسلسلة من العروض المرئية المستخدمة في رسائل البريد الإلكتروني والمنشورات وعلى المنصة؛ مما يساعد في صياغة رسالة واضحة ومؤثرة ساهمت في زيادة الوعي بالمنصة.

وقد تكلل هذا المشروع التشاركي بالنجاح الباهر، حيث أن أكثر من 30.000 مشارك قاموا بزيارة المنصة (حوالي 40% من سكان الضاحية)، واجتازت 156 فكرة مرحلة المراجعة الأولية على يد مسؤولي حكومة المدينة. وبعد انتهاء عملية التصويت، نشرت حكومة روي-مالميزون المشاريع الثمانية الفائزة على المنصة، والتي سيتم تنفيذها وهم كالاتي:

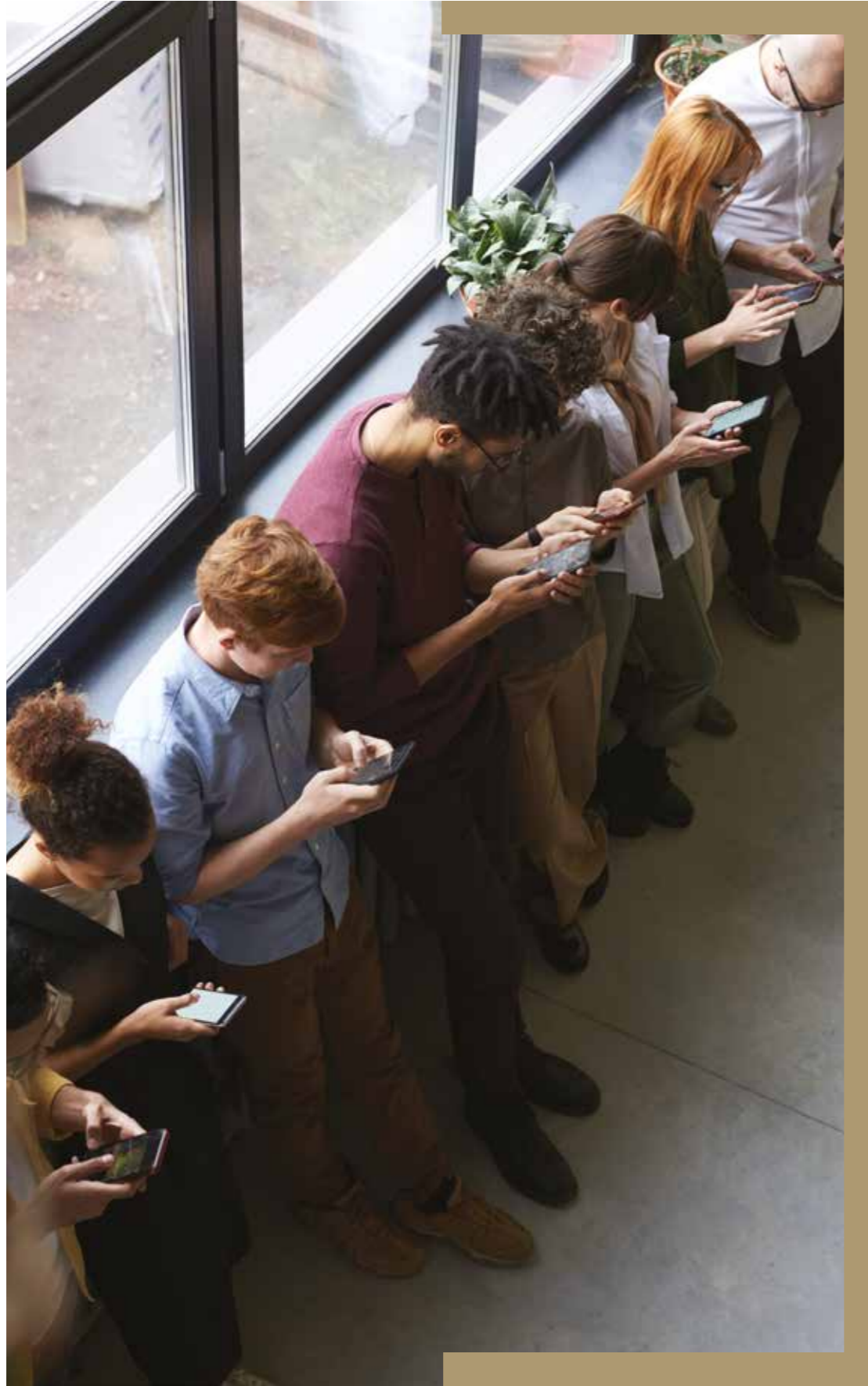
- تركيب مصابيح LED ذكية مخصصة للمناطق الحضرية ومدعومة بكاشف حساس للكشف عن وجود أشخاص بالمكان
- إنشاء مناطق "استجمام" جديدة في مركز المدينة
- إنشاء حديقة عائلية مشتركة في قرية روي-سور-سين

في ضاحية روي-مالميزون في فرنسا (حيث يعيش 78.152 شخصاً)، ضمن الضواحي الغربية للعاصمة باريس، تم إطلاق منصة للمشاركة المجتمعية في عام 2018 لمنح أفراد المجتمع فرصة أفضل للتعبير عن آرائهم بشأن عملية صنع القرار. فأطلقت ضاحية "روي" أول منصة رقمية للمشاركة المجتمعية بها بميزانية تشاركية متوسطة. وفي عام 2019، تم تحديد مدة شهر ونصف أمام أفراد المجتمع لإرسال أفكار مشروعات مبتكرة من أجل المدينة. وبالإضافة إلى جمع الأفكار عبر المنصة، عملت البلدية أيضاً على وضع صناديق اقتراحات في مجلس المدينة وذلك لحرصها على مبدأ الشمولية لضمان مشاركة أفراد المجتمع ممن لا يتمكنون من استخدام الأدوات الرقمية. حيث أنه بإمكان أي مواطن يزيد عمره عن 16 عامًا المشاركة، طالما كان بإمكانه إثبات إقامته في ضاحية روي-مالميزون.

وبعد جولة الاختيار الأولية التي تقوم بها حكومة روي-مالميزون، يكون أمام المجتمع أسبوعان للتصويت على أفكارهم المفضلة: بعدما يملأ كل مواطن نموذجاً لتحديد الهوية عبر الإنترنت، يكون بإمكانه التصويت على ثلاثة مشروعات، وفقاً لنظام تفضيلي: الاختيار الأول يحصل على ثلاث نقاط، والاختيار الثاني يحصل على نقطتين، والاختيار الثالث يحصل على نقطة واحدة. والمشروعات التي تحصل على أكبر عدد من النقاط هي المشاريع التي سيتم تنفيذها، بالتعاون مع صاحب الفكرة.

يحدد مجلس المدينة المحلي ثلاثة معايير لتقديم الأفكار أو المشاريع المبتكرة:

- يجب أن يخدم المشروع الصالح العام.
- يجب أن تتوافق الفكرة مع أي من المحاور السياسية السبعة للحكومة: تخطيط المساحات العامة، المواطنة، الابتكار الاجتماعي أو الرقمي، التضامن، الهوايات، البيئة.



- تحديد نقاط لتجميع السماد
- إنشاء منطقة رياضية مجهزة بالمعدات اللازمة في ممشي متنزه إيسبلانيد بيليريف (Esplanade Belerive)
- تخصيص ساحات لفنون الشارع
- وضع سلات مهملات تصنيفية لإعادة التدوير في المدارس
- تعليم مبادئ السلامة على الطرق في المدارس المحلية

ولا تكمن قوة هذه المنصة التشاركية في أعداد المشتركين والإنجازات الكبيرة التي حققتها فقط: فعلى مدار المشروع بالكامل، تباحث مسؤولو المدينة بطريقة واضحة جدًا بشأن التوقعات والخطوات التالية: مما فتح الباب أمام مشاركة أفراد المجتمع على مدار عدة أشهر. ورغم مرور أكثر من عامين الآن على المشروع، فالأفكار والتعليقات وتحديثات المدينة لا تزال متاحة للعرض على المنصة. وتجدر الإشارة إلى أن جلسات التواصل والنقاشات العامة المنتظمة عن كل مشروع ساهمت في تكوين رباط الثقة مع أفراد المجتمع؛ وهذا يُعد سبباً جوهرياً في النجاحات اللاحقة للمنصة.

وبعد ربيع عام 2019، تمت إضافة مشروعات جديدة بانتظام وذلك للحفاظ على النشاط المستمر للمشاركين على المنصة ودعم الزيادة المطردة للمستخدمين الجدد. وفيما بعد، في مارس عام 2020، تزايدت أعداد المسجلين بنسب كبيرة جدًا حيث تعرضت الدولة لأزمة وتم إيقاف معظم مشروعات المدينة مؤقتًا بسبب تفشي وباء كوفيد-19.

وعندما دخلت فرنسا في إغلاق تام صارم، جعلت حكومة روي-مالميزون من أولوياتها الحفاظ على استمرار الحوار مع أفراد المجتمع. فاستخدمت المدينة المنصة الحالية لمشاركة المعلومات مع المقيمين بها، وتنسيق جهود العمل التطوعي المحلي، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات مجتمعية عبر الإنترنت.

وقد شاركت الشركات المحلية معلومات عن ساعات العمل وتقديم الخدمات الإلكترونية، وشارك أفراد المجتمع أفكارًا عن أنشطة الأطفال خلال فترة الإغلاق بسبب الوباء،

ونظم متطوعون بعض الفعاليات الافتراضية مثل المسابقات الرياضية الإلكترونية ومسابقة البحث عن البيض المزين للمقيمين في المدينة، ومن الأمور الأخرى التي يجدر ذكرها هو أن المنصة تعدت دورها العادي كأداة تشاورية تخدم قطاعًا مدنيًا عبر الإنترنت، حيث حافظت على التواصل فيما بين أفراد المجتمع وساهمت في تطوير إحساس صادق لديهم بالدعم المتبادل بين مختلف أفراد المجتمع.

وفي الفترة من 17 مارس إلى 11 يونيو 2020، سجلت المنصة أكثر من 43.000 زيارة، وهي تعد زيادة بنسبة أكبر من 30% مقارنة بالفترة السابقة. وهذه الزيارات عبر المنصة كان لها أيضًا تأثير ملموس جدًا: حيث تلقت المدينة ما يقرب من 30.000 كمامة من تصميم الخياطات المتطوعات البالغ عددهن 285 واللاتي سجلن عبر المنصة. وتم تقديم أكثر من 6.000 سلة طعام إلى العائلات المحتاجة وساعد متطوعون في تقديم منتجات البقالة التي يحتاجها 353 شخصًا (في حالة عزل أو معرضين للخطر). وشارك حوالي 2.700 مقيم في المدينة في الفعاليات المنظمة على المنصة عبر الإنترنت.

إن النجاح الذي حققته المنصة خلال فترة الإغلاق يرجع بنسبة كبيرة إلى الجهود السابقة التي بذلها فريق العمل لتعزيز الثقة في المنصة وتوفير بيئة حوار مستدام مع أفراد المجتمع. ويوضح نموذج ضاحية "روي" كيف يمكن لأداة رقمية تجاوز الهدف التشاوري الأساسي المحدد لها والمساهمة في الربط بين المجتمعات في أوقات الأزمات. وتجدر الإشارة إلى أن الزخم الذي بدأ على المنصة لم يتوقف بعد تخفيف قيود الإغلاق، وتم إطلاق مشروعات جديدة لتنظيف مناطق الغابات المحيطة، فضلًا عن تسجيل المئات من أفراد المجتمع للاشتراك عبر المنصة. وتعمل المدينة حاليًا على زيادة أعداد الفريق المسؤول عن المنصة.



9

حلقات شبابية: إشراك الشباب في عملية صنع القرار

الشباب هم من الفئات الرئيسية التي يجب إشراكها في عملية وضع السياسات الفاعلة التي تلبي احتياجاتهم في الوقت الحاضر وترسم ملامح مستقبلهم. إن من شأن مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار - سواء كانت سياسية أو مدنية أو مرتبطة بالمجتمع المدني أو غير ذلك - أن تُثري حس المواطنة الفاعلة لديهم وتُعزز اندماجهم ومساهماتهم في تقدم المجتمع ونمو الاقتصاد.

وسعيًا منها لإشراك الشباب في صياغة حلول المستقبل، أطلقت حكومة الإمارات العربية المتحدة مبادرة "حلقات شبابية"، وهي إحدى مبادرات المؤسسة الاتحادية للشباب التي اعتمدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. حلقات شبابية هي بمثابة منصة حوارية تتطرق إلى مواضيع مرتبطة بالشباب تُعزز المشاركة المستدامة لصياغة حلول مبتكرة للتحديات العالمية.

تُعقد هذه الحلقات على شكل منتديات تُتيح للشباب الفرصة للتعبير عن آرائهم حول القضايا المجتمعية والسياسات، فضلًا عن تحفيز الأثر المجتمعي والقيادات الشبابية. بإمكان الشباب من الذكور والإناث على اختلاف فئاتهم العمرية ومجالات اختصاصهم المشاركة في الحلقات الشبابية التي يتطرق كل منها إلى موضوع معين ويهدف للإجابة على سؤال رئيسي من خلال مناقشات عملية وتوصيات من الشباب للشباب. كما تتيح هذه الحلقات المجال للشباب لطرح أفكار جديدة واختبارها والاستماع لرايهم وملاحظاتهم حول السياسات أو المشاريع القادمة. من جهة أخرى، تُخدم هذه الحلقات الشبابية كمنصة تمكن حكومة الإمارات العربية المتحدة من جمع البيانات من الشباب والحصول على توصياتهم وحشد

الأفكار والمهارات والمواهب الجماعية لصياغة الحلول أو تطوير السياسات. أخيرًا وليس آخرًا، تعد هذه الحلقات بمثابة أداة تواصل تستخدمها حكومة الإمارات العربية المتحدة لتمرير رسائل رئيسية للشباب.

كونه مستوحى من تاريخ الثقافة والحضارة الإماراتية، يعد مفهوم الحلقات جزءًا هامًا من هذه المبادرة. حيث اعتاد أفراد المجتمع الإماراتي عقد المجالس لتبادل المعرفة والأفكار والحديث عن القضايا الهامة. تُثمر هذه الحلقات عن بناء قاعدة معرفية للشباب وتؤهلهم ليصبحوا أكثر كفاءة وبراعة فيما يقومون به. كما أنها مفيدة لصناع القرار كونها تساعدهم على فهم تطلعات الشباب وأحلامهم وأولوياتهم والتحديات التي يواجهونها. عند بداية كل حلقة، يتم التعريف بالموضوع والمحاور التي يتضمنها ومن ثم يبدأ الشباب حوارًا منظمًا مع صناع القرار للحديث عن الحقائق والتحديات التي ينطوي عليها هذا الموضوع. وعليه، يعمل صناع القرار والشباب سويًا لإيجاد حلول مبتكرة لمواجهة تلك التحديات وطرق التغلب عليها. تُنظم الحلقات الشبابية بشكل دوري، حيث يتم عرض أفضل الممارسات ومناقشة أهم القضايا المرتبطة بالشباب وطموحاتهم والتحديات التي يواجهونها، وذلك بهدف الخروج بحلول عملية وأفكار مبتكرة وسياسات فاعلة.

تتضمن كل حلقة شبابية ثلاثة مكونات رئيسية ثابتة هي:

- العرض ومدته 15 دقيقة: في هذه المرحلة، يتم تحديد مواضيع الحلقة مع مناقشة الموضوع لمدة لا تقل عن 15 دقيقة.
- الحوار ومدته 45 دقيقة: يبدأ المشاركون وصناع القرار بمناقشة أفضل الممارسات



والتحديات المرتبطة بهذا الموضوع لمدة 45 دقيقة.

• الحلول ومدتها 45 دقيقة: يعمل الشباب مع صناعات القرار لتطوير أفضل الحلول والتوصيات والسياسات في نهاية كل حلقة ولمدة 45 دقيقة.

يمكن استضافة الحلقات الشبابية من قبل جهات من القطاع الحكومي والخاص من مختلف أنحاء العالم؛ بحيث تقوم الجهة المستضيفة بتنظيم الحلقة بناء على الدليل والمعايير الموضوعية من قبل المؤسسة الاتحادية للشباب حيث تتولى مسؤولية تدريب المتحدثين المشاركين من الشباب ومراجعة المواضيع المطروحة للنقاش والإعلان عن الحلقة عبر مختلف وسائل الإعلام.

بلغ عدد الحلقات الشبابية المنعقدة منذ إطلاق المبادرة 292 حلقة نوقشت فيها مواضيع متنوعة مثل الشباب والمهارات المستقبلية والشباب وريادة الأعمال والشباب والتمويل والمرأة الإماراتية في سوق العمل والشباب والقدرة على التحمل وإشراك الشباب وتمكينهم لمستقبل مستدام والتعليم القائم على المهارات وأثره الاجتماعي ودور الشباب في تحقيق رؤية الإمارات العربية المتحدة 2021. في فبراير 2016، شارك أعضاء مجلس الشباب في القمة العالمية للحكومات - استشراف مستقبل الحكومات. وفي نوفمبر 2016، شارك أعضاء مجلس الشباب في منتدى الطلاب الإماراتيين المنعقد في واشنطن العاصمة والذي يمنح الطلاب فرصة لتبادل تجاربهم والالتقاء بمستشارين وقادة وشركات إماراتية. وتخلل هذه الفعالية إطلاق المجلس العالمي لشباب الإمارات.

أثمرت الحلقات عن تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

• إطلاق برنامج "100 مُوجّه" الذي نتج عنه ترشيح 100 خبير للعمل كموجهين لشباب الإمارات والمساعدة في تطوير مهاراتهم بشكل مستمر.

• الإعلان عن منحة ودعم من شركة موانئ دبي العالمي لمشاريع الشباب.

• عقد شراكة مع هيئة الطرق والمواصلات في دبي لغايات تطوير مبادرة دعم مشاريع الشباب.

• صياغة جدول أعمال شباب الإمارات وإرسال اثنين من الممثلين الشباب لمناقشة الجدول في برنامج الأمم المتحدة للمندوبين الشباب.

• إطلاق مركز البيانات الشبابية، وهو عبارة عن شراكة مع موقع لينكدإن تهدف إلى جمع البيانات عن الشباب الذين يساهمون في دعم السياسات وعمليات صنع القرار المستقبلية.

• إطلاق معرض "كفاءات للتدريب العلمي"، وهو عبارة عن شراكة مع مؤسسة الإمارات تهدف إلى توفير فرص تدريبية للطلاب.

• إطلاق أكاديمية المستقبل للمبدعين 2017، وهي عبارة عن برنامج إبداعي مدته شهر واحد مخصص للشباب الإماراتي من سن 17 إلى 25 سنة.

تمحورت الحلقات الشبابية الأخيرة حول مواضيع متنوعة مثل استعادة أرضنا: العمل المناخي للشباب والتغير السلوكي والحفاظ على الطاقة والمياه في ظل كوفيد19 واقتصاد شبابي آمن ومستدام والشباب والمستقبل في العمل الجماعي، بالإضافة إلى تمكين الجيل القادم ومستقبل الوظائف في المؤسسات الدفاعية ونظرة الشباب لمستقبل إدارة النفايات.



10

مشاركة مجتمعية واسعة النطاق في مشروع تصميم الخمسين عامًا القادمة - دولة الإمارات العربية المتحدة

والأنشطة العديدة للمشروع عن رؤية مجتمعية موحدة لتكون دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أفضل الدول في العالم للعيش خلال العقود الخمسة القادمة.

وفي إطار مبادرة للمشاركة المجتمعية هذه، وإلى جانب المنصة الرقمية المفتوحة، عُقدت العديد من الاجتماعات التي جمعت وزراء من حكومة الإمارات العربية المتحدة مع أفراد المجتمع من مختلف الشرائح ليتسنى للوزراء الاستفادة من تطلعاتهم وأفكارهم المستقبلية في البلاد. وكان من بين عناصر المشاركة الأخرى حلقات النقاش والاجتماعات عن بعد والاستبيانات وجلسات العصف الذهني التي جمعت بين القطاعين الحكومي والخاص مع أفراد المجتمع لتطوير أفكار وتوصيات ترسم مستقبل جميع القطاعات والمجالات في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد قدم القطاع الخاص مساهمات منتظمة طوال فترة المشروع وذلك لضمان تعزيز التنافسية العالمية لدولة الإمارات في جميع القطاعات. واستضاف الفريق المسؤول عن المبادرة الشركات الوطنية والعالمية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ورواد الأعمال في فعاليات ونقاشات متعددة. بينما أُلقت سلسلة من الفعاليات التفاعلية بين صناعات السياسات وممثلي قطاع الأعمال في الدولة الضوء على الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع عجلة الاقتصاد.

مع حلول اليوبيل الذهبي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2021، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، مشروع "تصميم الخمسين عامًا القادمة لدولة الإمارات" وذلك بهدف إشراك كافة أفراد المجتمع في رسم مستقبل الإمارات العربية المتحدة. وتهدف هذه المبادرة التي أطلقت عام 2020 إلى دعوة المواطنين والمقيمين للمشاركة في مشروع جديد يهدف إلى تصميم مستقبل الدولة.

ويندرج المشروع تحت مجموعة أكبر من المبادرات لصياغة الاستراتيجية الوطنية التي ستعد دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الخمسين المقبلة. وتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في الجمع بين جميع أفراد المجتمع لوضع ركائز وعناصر خطة مئوية الإمارات 2071 وهي خطة تطوير شاملة للعقود الخمسة القادمة بعد عام 2021.

ويقع في صميم مبادرة "تصميم الخمسين عامًا القادمة" منصة رقمية مفتوحة صممت لجمع أفكار من المواطنين والمقيمين حول رسم الخمسين عامًا القادمة في دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاعات تشمل الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والبيئة والإسكان والسياحة وريادة الأعمال والاستثمار وتنمية المهارات والقيم المجتمعية والثقافة والعلاقات الأسرية والرياضة والشباب والأمن الغذائي والعلوم والتقنيات المتقدمة.

وقد خضعت هذه المدخلات للمراجعة على يد فرق متخصصة ومن ثم صُنفت ضمن قائمة "أهم الأفكار / التوصيات" لمستقبل الدولة. ثم طُرحت هذه التوصيات والأفكار كمدخلات للمكونات الأخرى للمبادرة، كدراسات الخبراء وورش العمل الحكومية. أثمرت الفعاليات



ولم يقتصر المشروع على ذلك فحسب، وإنما أولى اهتمامًا أساسيًا لفئة الشباب. بالتعاون مع وزارة الثقافة والشباب، عقد إصدار خاص من "حلقات الشباب" لتحفيز الحوار بين الشباب وفهم وجهات نظرهم وتطلعاتهم بشكل أفضل وتمكينهم من توليد أفكار بإمكانها أن تقود السياسات المستقبلية أو حتى الاستثمارات الحكومية. شملت المشاركة المجتمعية أيضًا طلبة المدارس وذلك من خلال تنظيم ورش عمل في المدارس الحكومية لمناقشة المحاور الرئيسية للمشروع. فعلى سبيل المثال، في نوفمبر 2020، شاركت مجموعة من الطلاب في إمارة أبوظبي في ورشة عمل لمناقشة محاور المبادرة الأربعة وهي: نمط الحياة في المستقبل، والاستدامة ومستقبل البيئة، ومستقبل القيم الإماراتية والوظائف والمواهب في المستقبل. وقد تولت وزارة التربية والتعليم مهمة الإشراف على ورش العمل هذه.

بادرت جهات حكومية إماراتية أخرى بإطلاق فعاليات تستهدف الجهات المعنية. فعلى سبيل المثال، أطلقت وزارة تنمية المجتمع في أكتوبر 2020 سلسلة من الحوارات عبر الإنترنت لمناقشة عمل الجمعيات وكيفية إشراكها في التصدي للتحديات المستقبلية وتصميم الحلول لتطوير هذا القطاع الحيوي

سواءً كانت تعمل في المجالات الاجتماعية أو الإنسانية أو الاقتصادية أو العلمية. واستضافت سلسلة الحوارات أكثر من 500 ممثل من 200 منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى خبراء ومختصين في مجالات العمل التطوعي والعمل الإنساني.

كما نظمت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في نوفمبر 2020 ورشة عمل افتراضية للعصف الذهني مدتها يومان بعنوان: "بأفكاركم نصمم مستقبل الإمارات للخمسين عامًا المقبلة".

لقد أثمرت مبادرات المشاركة هذه بالعديد من النتائج الإيجابية، والأهم من ذلك، أنها ولدت إحساسًا بالمسؤولية المجتمعية عن الخطة وساهمت في طرح مئات الأفكار الإبداعية والطموحة لجميع شرائح المجتمع الإماراتي بما يقود الإمارات العربية المتحدة إلى المزيد من النجاح خلال الخمسين عامًا المقبلة.



MBRinnovation mbrcgi.gov.ae ibtekr.org